من الغلط في اسناد فتيا يعتقد صحته لشبهة دخلت عليه الى بعض اصحاب الائمة عليهم السلم واذا كان الامر على
ما قلناه لم يعترض هذه الرواية ايضا ما قدمناه فان قيل اليس زعمتم ان الاخبار التي رويتموها في الكتاب الكبير
فيمن لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لانها انما تضمنت تفصيل طلاق العدة وليس تتضمن طلاق السنة على وجه
قيل له ليس في تلك الاحاديث ما ينافي ما قدمناه لان الذي فيها ذكر حكم طلاق العدة فاما من طلق
امراته ثلث تطليقات طلاق العدة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وليس فيها تصريح بان من طلق امراته ثلث
تطليقات للسنة ما حكمه الا من جهة دليل الخطاب ويجوز ترك دليل الخطاب لدليل وهو ما قدمناه من الاخبار

ان على خلاف ما ذكرتموه من
من طلق امراته ثلث تطليقات
طلاق السنة لا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره

باب ما تقع به الفرقة من كنايات الطلاق محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن
الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط وعلي بن ابرهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير جميعا عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم
انه سال ابا جعفر عليه السلم عن رجل قال لامراته انت علي حرام او بائنة او بتة او برية او خلية قال
هذا كله ليس بشيء انما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة بعد ما تطهر من حيضها قبل ان يجامعها انت
طالق او اعتدي يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين عنه عن علي بن ابرهيم عن ابيه
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلم قال الطلاق ان يقول لها اعتدي
او يقول لها انت طالق عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري قال الذي
اجمع عليه في الطلاق ان يقول انت طالق او اعتدي وذكر انه قال لمحمد بن ابي حمزة كيف يشهد على قوله
اعتدي قال يقول اشهدوا اعتدي قال الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط ليس الطلاق الا كما روى بكير بن
اعين ان يقول لها وهي طاهر من غير جماع انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك
فهو ملغى قال محمد بن الحسن ما تضمنت الاحاديث التي قدمناها من قولهم اعتدي يمكن حملها
على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة لان قولهم اعتدي انما يكون به اعتبار اذا تقدمه قول الرجل انت
طالق ثم يقول اعتدي لان قوله لها اعتدي ليس له معنى لان لها ان تقول من اي شيء اعتد فلا بد
من ان يقول لها اعتدي لاني طلقتك فالاعتبار اذا بالطلاق لا بهذا القول الا انه يكون هذا القول كا
كاشف لها عن انه لزمها حكم الطلاق والموجب عليها ذلك ولو تجرد ذلك من غير ان يتقدمه لفظ
الطلاق لما كان به اعتبار على ما قاله ابن سماعة **باب الوكالة في الطلاق** الحسن بن محمد بن
سماعة عن صفوان بن يحيى عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلم قال سالته عن رجل جعل امر امراته الى رجل
فقال اشهدوا اني قد جعلت امر فلانة الى فلان ايجوز ذلك للرجل قال نعم الحسين بن سعيد عن علي بن
النعمان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلم في رجل يجعل امر امراته الى رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت
امر فلانة الى فلان فيطلقها ايجوز ذلك قال نعم الحسن بن علي بن فضال عن ابن مسكان عن ابي هلال
الرازي قال قلت لابي عبد الله عليه السلم رجل وكل رجلا بطلاق امراته اذا حاضت وطهرت وخرج الرجل
فبدا له فاشهد انه قد ابطل ما كان امره به وانه قد بدا له في ذلك قال فليعلم اهله وليعلم الوكيل محمد بن
يعقوب عن علي بن ابرهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلم قال قال امير المؤمنين عليه السلم

قد رجع

في رجل جعل طلاق امراته بيد رجلين فطلق احدهما وابى الاخر فابى امير المؤمنين عليه السلم ان يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعا
على الطلاق عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله
بن عبد الرحمن عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلم في رجل جعل طلاق امراته بيد رجلين فطلق احدهما وابى
الاخر فابى علي عليه السلم ان يجيز ذلك حتى يجتمعا على الطلاق جميعا فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين
بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي وحميد بن زياد عن ابن سماعة جميعا عن حماد بن عثمن عن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلم قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فلا ينافي الاخبار الاولة لان هذا الخبر محمول على انه
اذا كان الرجل حاضرا في البلد فانه لا يصح توكيله في الطلاق والاخبار الاولة نحملها على جواز ذلك في حال
الغيبة لئلا تتناقض الاخبار وقال ابن سماعة ان العمل على الذي ذكر فيه انه لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم
يفصل وينبغي ان يكون العمل على الاخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف عن ذلك ما رواه محمد
بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى اليقطيني قال بعث الي ابو الحسن الرضا عليه السلم رزم ثياب وغلمانا ودنانير
وحجة لي وحجة لاخي موسى بن عبيد وحجة ليونس بن عبد الرحمن وامرنا ان نحج عنه فكانت بيننا
مائة دينار اثلاثا فيما بيننا فلما ان اردت ان اعبي الثياب رايت في اضعاف الثياب طينا
فقلت للرسول ما هذا فقال ليس يوجه بمتاع الا جعل فيه طينا من قبر الحسين عليه السلم ثم قال الرسول قال
ابو الحسن هو امان باذن الله وامرنا بالمال بامور في صلة اهل بيته وقوم محاويج وامر بدفع ثلثمائة دينار
الى رحيم امراة كانت له وامرني ان اطلقها عنه وامتعها بهذا المال وامرني ان اشهد على طلاقها
صفوان بن يحيى واخر نسي محمد بن عيسى اسمه **باب ان المواقعة بعد الرجعة شرط**
لمن يريد ان يطلق طلاق العدة محمد بن يعقوب عن علي بن ابرهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل
بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عليه السلم في الرجل يطلق امراته
له ان يراجع وقال لا يطلق التطليقة الاخرى حتى يمسها عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي
بن ابرهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلم قال المراجعة في
الجماع والا فانما هي واحدة وقد استوفينا في شرايط طلاق العدة ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير
وفيما تقدم شيء منه فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ابن ابي نصر عن جميل
عن عبد الحميد الطائي عن ابي جعفر عليه السلم قال قلت له الرجعة بغير جماع تكون رجعة قال نعم عنه
عن محمد بن الحسين عن ابن ابي نصر عن حماد بن عثمن عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلم قال سالته عن الرجعة
بغير جماع تكون رجعة قال نعم فالوجه في هذين الخبرين انه يكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى ما
كان عليه من انه يملك مواقعتها ولولا الرجعة لم يجز ذلك وليس في الخبر انه يجوز له ان يطلقها تطليقة
اخرى للعدة وان لم يواقع ونحن انما اعتبرنا المواقعة فيمن اراد ذلك فاما من لا يريد ذلك فليس
الوطي شرطا له وقد يحصل المراجعة بانكار الطلاق او القبلة وان كان ذلك ليس بكاف لمن
اراد ان يطلق ثانيا على ما استوفيناه في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى

ميمون
عن جعفر بن سماعة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)